



• عبدالعزيز القطامي

قال الوطن إن مصانعه للخط الخرساني الجاهز تعاني من قوانين المرور

عبدالعزیز القطامي:

البورصة ساحة للمضاربة و«التدليل» من نصيب «النفط» على حساب «الصناعة»

كتب جمال رمضان:

طويلة الامد تعمل على تحقيق اهدافها بكافة الامكانيات المتاحة لديها من قدرات مالية وبشرية تمثل ثروة حقيقية للبلاد.

ويذكر القطامي ان القطاع الخاص مطالب بلعب دور حيوي ومهم في دعم الاقتصاد الوطني شريطة ان يتخلص من الفوعة التي حصر نفسه ونشاطه فيها والتي تمثلت في كماشة المضاربة بالاسهم والمتاجرة بالعملة. وأشار القطامي إلى ان القطاع الصناعي في الكويت ورغم ما يعانيه من بيروقراطية الا انه قادر على دعم

القطاع الخاص مطالب بلعب دور حيوي ومهم في دعم الاقتصاد الوطني شريطة ان يتخلص من الفوعة التي حصر نفسه ونشاطه فيها والتي تمثلت في كماشة المضاربة بالاسهم والمتاجرة بالعملة.

وأشار القطامي إلى ان القطاع الصناعي في الكويت ورغم ما يعانيه من بيروقراطية الا انه قادر على دعم

أكد رئيس مجلس إدارة مصانع القطامي للخط الخرساني الجاهز عبدالعزيز يوسف القطامي ضرورة التعاون الكامل بين أعضاء مجلس الإمة والحكومة حتى تتفرغ الحكومة لتنفيذ خططها الإصلاحية ويقوم المجلس بدوره الرقابي في متابعة تنفيذ الحكومة لهذه الخطط. وطالب القطامي في حوار خاص مع «الوطن» بضرورة اعتماد الحكومة استراتيجية اقتصادية محددة الأهداف

قانون التوظيف قتل روح الإبداع والكويت يمكن إدارتها بـ3 آلاف موظف في حال التحول إلى الحكومة الإلكترونية

على الدولة التأكد من حقيقة مفادها بأن مواردها النفطية قد لا تغطي احتياجاتها المالية

الصناعة تعاني من بيروقراطية حكومية والقوانين التي تحد من انتشارها عالمياً

الخاص ومجلس الإمة فالدولة لديها القدرة على إيجاد عاملين ذوي كفاءة عالية والقطاع الخاص لديه العبء المالية الكبيرة ومجلس الإمة لديه القدرة على تفعيل وإقرار القوانين والقرارات الاقتصادية الفعالة ومطلوب منه ان يساعد الدولة في مراقبة الخطط، التي خططتها والعمل على تمرير القوانين التي تساعدها في تحقيق خططها التنموية.

مجلس الإمة

• ولكن هل تعتقد بان مجلس الإمة الذي اتهمه الكثيرون بأنه يمثل حجر عثرة أمام التطور الاقتصادي وانفتاح الكويت على العالم يمكن ان يدعم الحكومة في تنفيذ خططها التنموية خاصة المتعلقة بالمستثمر الاجنبي وحقوق الشمال وقوانين الضريبة؟ - أولاً يجب على الحكومة ان تجد الوسيلة لخلق سبيل التعاون بين السلطتين وإيجاد طريق سليم مقبول لدى الجميع للتواصل والمجلس مطلوب منه ان يساعد الدولة في تركيزها على خلق مستقبل زاهر للكويت وان كان المجلس يفتقد الى وضوح رؤيا محددة للاستثمار الاجنبي، بعض الاعضاء تخوفوا من اقرار قانون المستثمر الاجنبي لعدم معرفتهم بالقواعد والشروط التي تحكم المستثمر الاجنبي وبالتالي ترددوا في اقراره. والمطلوب ان تضع الحكومة النقاط على الحروف في مثل هذه المشاريع عبر توضيحها محتويات هذه القوانين فالدولة هي المطالبة بتوضيح الرؤية فيما يتعلق بهذه القرارات والقوانين وعليها اقتناع المجلس بصواب رؤيتها اولاً، فالدولة عجزت عن ازالة التخوف لدى اعضاء مجلس الإمة والمواطن من قانون الاستثمار حيث بات غير واضح الملامح فيما يتعلق بالضريبة والتوظيف وامور اخرى مازالت مبهمه.

والمستثمر الاجنبي قادر على جلب الخبرة وهي كل ما نحتاج اليه فنحن في حاجة لتطوير انفسنا ولن يتحقق ذلك الا بالاستعانة بالآخرين المتقدمين والذين سبقونا في هذه الانشطة حتى نستطيع توظيفها في الكويت بهدف تنمية الموارد البشرية وتدريبها لخدمة البلاد.

العائلات والبورصة

• بحكم انكم شركة عائلية، اوصت كافة الدراسات بتحويل الشركات العائلية الى شركات مساهمة للحفاظ عليها من الاندثار او التآكل. فهل تؤيد ادراجها في البورصة. وهل لديكم نية لهذا التوجه؟

- شركة القطامي تأسست من البداية كشركة عائلية وهي مازالت حتى الآن كذلك ومازال مؤسسو الشركة موجودين والجيل الثاني لدينا هو الذي يدير الشركة وترتكز له عملية تحديد الرؤية في المستقبل خاصة ان الجيل الثاني لدينا هو الذي قام بتطوير الشركة وساعدها على النمو فارتفعت اصولها في الاعراض والضعاف وجعل الشركة تواكب كافة التطورات العالمية والمواصفات الدولية في العمل الخرساني حتى حصلت على اعلى شهادات الجودة العالمية وادخل اليها التكنولوجيا بما ساعد على احتلالها مكانة مرموقة ورفع عدد مصانعها من مصنع واحد في عام 86 الى اربعة مصانع في الوقت الراهن. وبالتالي تركنا له حرية التصرف في تحديد مستقبل الشركة والرؤية التي يراها افضل للحفاظ عليها.

بدأنا برأسمال 100 ألف دينار عام 1985 وإجمالي أصولنا 6 ملايين حالياً

حصلنا على شهادة الأيزو والجيل الثاني يساهم في تطوير الشركة مجلس الأمة مطالب بإقرار التشريعات الاقتصادية ويجب الوصول لصيغة توفيقية بين السلطتين

والنفطية وبالتالي وصلنا الى ما نحن عليه الآن. نفس النشاط فكيف ترى هذين السوقين؟ - بالنسبة لسوق الاسهم باتت هذه السوق سوق مضاربة والسبب في ذلك تحول سوق الاسهم الى شركات ورقية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية قادرة على امتصاص هذه السيولة الموجودة في البلاد وعدم وجود مصادر عمل انتاجية توجه لها هذه الاموال العقار فقد تأثر هو الآخر بنفس الامر فتوجهت كمية كبيرة من هذه الاموال الى سوق العقار والمتاجرة بها فارتفعت بشكل كبير نتيجة لعجز الدولة عن توفير الفرص الاستثمارية وحتى نخلق هذه الفرص وسحب هذه السيولة لايد من وجود استراتيجية محددة الاهداف ثم نتبعها بخطوات متتالية لتحقيق هذه الاهداف والكويت منذ الخمسينيات وحتى عام 2000 تحديد لا يكن لديها استراتيجية واضحة ولا هدف محدد بعيد المدى لاعادة استثمار العوائد

وبالتالي استمرت الاجيال المتعاقبة في نفس النشاط فكيف ترى هذين السوقين؟ - بالنسبة لسوق الاسهم باتت هذه السوق سوق مضاربة والسبب في ذلك تحول سوق الاسهم الى شركات ورقية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية قادرة على امتصاص هذه السيولة الموجودة في البلاد وعدم وجود مصادر عمل انتاجية توجه لها هذه الاموال العقار فقد تأثر هو الآخر بنفس الامر فتوجهت كمية كبيرة من هذه الاموال الى سوق العقار والمتاجرة بها فارتفعت بشكل كبير نتيجة لعجز الدولة عن توفير الفرص الاستثمارية وحتى نخلق هذه الفرص وسحب هذه السيولة لايد من وجود استراتيجية محددة الاهداف ثم نتبعها بخطوات متتالية لتحقيق هذه الاهداف والكويت منذ الخمسينيات وحتى عام 2000 تحديد لا يكن لديها استراتيجية واضحة ولا هدف محدد بعيد المدى لاعادة استثمار العوائد

وبالتالي استمرت الاجيال المتعاقبة في نفس النشاط فكيف ترى هذين السوقين؟ - بالنسبة لسوق الاسهم باتت هذه السوق سوق مضاربة والسبب في ذلك تحول سوق الاسهم الى شركات ورقية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية قادرة على امتصاص هذه السيولة الموجودة في البلاد وعدم وجود مصادر عمل انتاجية توجه لها هذه الاموال العقار فقد تأثر هو الآخر بنفس الامر فتوجهت كمية كبيرة من هذه الاموال الى سوق العقار والمتاجرة بها فارتفعت بشكل كبير نتيجة لعجز الدولة عن توفير الفرص الاستثمارية وحتى نخلق هذه الفرص وسحب هذه السيولة لايد من وجود استراتيجية محددة الاهداف ثم نتبعها بخطوات متتالية لتحقيق هذه الاهداف والكويت منذ الخمسينيات وحتى عام 2000 تحديد لا يكن لديها استراتيجية واضحة ولا هدف محدد بعيد المدى لاعادة استثمار العوائد

وبالتالي استمرت الاجيال المتعاقبة في نفس النشاط فكيف ترى هذين السوقين؟ - بالنسبة لسوق الاسهم باتت هذه السوق سوق مضاربة والسبب في ذلك تحول سوق الاسهم الى شركات ورقية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية قادرة على امتصاص هذه السيولة الموجودة في البلاد وعدم وجود مصادر عمل انتاجية توجه لها هذه الاموال العقار فقد تأثر هو الآخر بنفس الامر فتوجهت كمية كبيرة من هذه الاموال الى سوق العقار والمتاجرة بها فارتفعت بشكل كبير نتيجة لعجز الدولة عن توفير الفرص الاستثمارية وحتى نخلق هذه الفرص وسحب هذه السيولة لايد من وجود استراتيجية محددة الاهداف ثم نتبعها بخطوات متتالية لتحقيق هذه الاهداف والكويت منذ الخمسينيات وحتى عام 2000 تحديد لا يكن لديها استراتيجية واضحة ولا هدف محدد بعيد المدى لاعادة استثمار العوائد

وبالتالي استمرت الاجيال المتعاقبة في نفس النشاط فكيف ترى هذين السوقين؟ - بالنسبة لسوق الاسهم باتت هذه السوق سوق مضاربة والسبب في ذلك تحول سوق الاسهم الى شركات ورقية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية قادرة على امتصاص هذه السيولة الموجودة في البلاد وعدم وجود مصادر عمل انتاجية توجه لها هذه الاموال العقار فقد تأثر هو الآخر بنفس الامر فتوجهت كمية كبيرة من هذه الاموال الى سوق العقار والمتاجرة بها فارتفعت بشكل كبير نتيجة لعجز الدولة عن توفير الفرص الاستثمارية وحتى نخلق هذه الفرص وسحب هذه السيولة لايد من وجود استراتيجية محددة الاهداف ثم نتبعها بخطوات متتالية لتحقيق هذه الاهداف والكويت منذ الخمسينيات وحتى عام 2000 تحديد لا يكن لديها استراتيجية واضحة ولا هدف محدد بعيد المدى لاعادة استثمار العوائد

هيئة سوق المال ضرورة

قال القطامي في رده على سؤال حول اهمية إنشاء هيئة مستقلة لسوق المال بان إنشاء الهيئة بات امراً ضرورياً حفاظاً على صغار المساهمين والمتعاملين في السوق واموالهم. وطالب بان تكون الهيئة ضمن افضل المتطلبات العالمية فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح وقرارات التجريم والعقوبات المشددة التي من شأنها ان تحد من التلاعب في سوق الاسهم بعدما تحول معظم الكوتبيين للمتاجرة فيها. وأضاف ان قانون هيئة سوق المال أو أي قانون آخر انما ينظم اي عملية تجارية. وهذه القوانين من شأنها ان تساند هذه الاسواق سواء كان سوق المال او غيره على النمو بشكل طبيعي وسريع دون مروره بازمات.



• عبدالعزيز القطامي يتحدث للزميل جمال رمضان

(تصوير اسماعيل عبدالقادر)

البحث عن بدائل للتوظيف ضرورة حتمية والقطاع الخاص مطالب بلعب دور أكبر

حصلنا على شهادة الأيزو والجيل الثاني يساهم في تطوير الشركة مجلس الأمة مطالب بإقرار التشريعات الاقتصادية ويجب الوصول لصيغة توفيقية بين السلطتين

ضمن وظيفة حكومية تقتل روح الإبداع فيه بدلا من اعطائه الحوافز ومنحه الفرصة للعمل في القطاع الخاص. ولذلك فالقطاع الخاص دور كبير في إيجاد السبيل لاحتواء الموظف الكويتي وتقديم الحافز له والتعاون بين القطاع الخاص والدولة امر هام وضروري لاستيعاب هذا الكم الهائل من الخريجين فكما تتحمل الدولة جزءاً على القطاع الخاص كذلك القيام بدوره في تحمل الجزء الآخر.

ولكن القطاع الخاص بوضعه الحالي لا يمكن له ان يلعب دوراً محورياً في هذه القضية في ظل معاناته البيروقراطية والروتين القتال وهو المحاصر في نقطتين هما المتاجرة بالاسهم او المضاربة فيها والمتاجرة بالعقار.

ومع دول صناعية كبرى في كافة مجالات الصناعة المتعلقة بالطاقة سواء كانت صناعة تحويلية أو أية صناعة تستخدم فيها الطاقة كمادة أساسية خام.

تنوع الموارد

• هل تدعو لتنوع موارد الدولة بغير المورد الأساسي لها وهو النفط؟

- نعم فعلى الدولة أن تعلم بأن مواردها من النفط ربما لا تكفي في المستقبل كافة التزاماتها وبالتالي يجب إعادة النظر من قبلها في البحث عن مجالات أخرى تكون مصدراً للدخل والصناعة يمكن لها أن تكون أحد أهم روافد الدخل.

وأعتقد بأن هذا لن يتأتى للكويت الا بالنظر الى الثروة البشرية المتوافرة لديها وعليها استغلال الفائض المالي والوفرة المالية في اعداد كوادر للمستقبل فالاهتمام بالكوادر البشرية أهم بكثير من الاهتمام بالنفط دون غيره من الثروات الموجودة لدينا.

روح الإبداع

• هل تعتقد بان للقطاع الخاص دورا مطالباً به ليدعم سياسة الدولة ويساعدها في تطوير الكوادر البشرية؟

- في البداية يجب الاعتراف بأن قانون التوظيف في الكويت قتل روح الإبداع لدى المواطن الذي لديه الرغبة في العمل واكتساب الخبرة والدولة يمكن لها ان تدار في كافة دوائرها الحكومية بطرق سهلة التكاليف لو تم اعتماد الحكومة الإلكترونية. واهتمت الدراسات اكدت ان الكويت يمكن لها ان تدار في كافة دوايرها بثلاثة الاف موظف فقط وبالتالي هي ليست بحاجة لهذا الجيش العرمرم من الموظفين والبحث عن بدائل للتوظيف سيخفف عن كاهل الدولة الكثير والبدائل في الكويت كثيرة ومتنوعة، ويكفي ان الدولة اعتمدت بالمواطن حيث علمته واهلته بشكل جيد ولكن ما هي الفائدة التي تجنيها اذا قمنا بتوظيفه

• بداية كيف كانت نشأة شركة القطامي للخرسانة الجاهزة؟

- تأسست الشركة عام 1986 تحت اسم القطامي لمواد البناء حيث كان نشاط الشركة الوحيد عند التأسيس هو انتاج وتسويق الخط الخرساني الجاهز وقد بدأنا في تأسيس اول مصنع لنا في منطقة الصليبية وهو مجهز بخلاطين مركزيتين وتم تزويده باسطول من أحدث سيارات النقل على الاطلاق ومضخات كونكريت باطوال مختلفة، تصل طاقتها الى 250مترا مكعبا في الساعة. كما اشتمل ايضا على وحدة مختبر للفحوصات المخبرية وورشة صيانة ثابتة وأخرى متحركة.

وفي عام 2004 استقادت الشركة من التطورات الحديثة والتكنولوجيا العالمية وهو ما دفعها لانشاء مصنعها الثاني في منطقة كبد الصناعية وفقا لأحدث التجهيزات والمعدات.

صعاب وتحديات

• هل واجهتم صعابا عند بداية التأسيس وكيف تغلبتم عليها؟وكم كان رأس المال وقت التأسيس؟

- امام أي نجاح تزول الصعاب وبالفعل عند بداية التأسيس واجهتنا صعوبات عدة ولكن لاننا صممتنا على البقاء والنجاح واصلنا عملنا وبدأنا بعشر خلاطات فقط وخلاطة مركزية واحدة والان وبعد نحو انطلاقا دامت لاكثر من 21 عاما، فاق عدد مشاريعنا المنفذة في داخل الكويت وخارجها اكثر من عشرة آلاف مشروع ولدينا فرعان للشركة داخل الكويت احدهما في كبد والاخر في منطقة الصليبية.

والان تمتلك الشركة اربعة مصانع وحصلت الشركة على شهادة الجودة العالمية الايزو 9001 ولدينا اصول مقيمة بنحو 6 ملايين دينار في حين كانت بدايتنا في رأس المال محدودة حيث بلغ رأس المال وقت التأسيس 100 الف دينار فقط وانا حكمتنا التي تساعدها على العمل وتدعم خططنا الناجحة تتركز في ان رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة وهذه الحكمة نمارسها عن قناعة كاملة.

قوانين المرور

• اذن ماذا عن التحديات والصعاب التي تواجهكم كشركة صناعية؟

- تتركز المشكلة الام التي نواجهها في قوانين الادارة العامة للمرور حيث عمليات مرور الشاحنات في اوقات تمثل بالنسبة لنا وبغيرنا من الشركات العاملة في مجال الخرسانة اكبر تحد وعائق كبير في عملنا، فالخرسانة الجاهزة هي مادة غير قابلة للتخزين وما يتم بناؤه أو استعمال الخرسانة في انشائه لا يحتاج الى التوقف بل هو عمل مستمر وبالتالي هذا يؤثر في انتاجيتنا ويحد من نشاطنا في الكثير من الاحيان.

معوقات الصناعة

• اذن هذا ما يواجهكم كشركة عاملة في قطاع الخرسانة الجاهزة.. بنظرة شمولية أكثر ما هي العقبات التي تواجه قطاع الصناعة في الكويت؟وماذا عن المنافسة؟

- الصناعة في الكويت تعاني كثيرا من العقبات واهم هذه العقبات هو البيروقراطية القائمة والقوانين التي من شأنها ان تحد من الصناعة الكويتية وتعيق نموها في الكويت وذلك نظراً للسياسة التي تتبناها الدولة، حيث يتركز اهتمامها الأول بالقطاع النفطي المدلل وصراف العوائد النفطية بطريقة تراها هي ومن جهة نظرها استثمارا جيدا حيث تصرف هذه العوائد في قطاعات بعيدة عن قطاع الصناعة.

والصناعة لا يمكن لها ان تقوم او تنقوى على المنافسة ما لم تكن لها مقومات النجاح عبر توفير وسائل الدعم في تسهيل استقدام العمالة المتخصصة وخاصة أن الصناعة بحاجة ماسة للخبرة التي بدونها لا يمكن لها ان تتنافس لا محلياً ولا خارجياً ونحن لا ننظر الى محيطنا العربي فقط بقدر ما ننظر الى العالم اجمع بعد ان بات قرية واحدة.

لذلك لايد من توفير الدعم للصناعة ولايد من الاهتمام بها كبدل او عامل مساعد للدخل لو نظرنا الى الصناعة على انها يمكن ان تمثل أحد أهم روافد الدخل.

وفي الكويت يمكن لنا ان نصبح دولة فاعلة في قطاع الصناعة المتعلقة بالطاقة التي نمتلكها ومن الممكن أن نخلق صناعة عالمية بالاشتراك